

نشاط الاستثمار

تمهيد:

يمثل الاستثمار الشق الآخر بعد الاستهلاك والادخار، وهو بالأصل في شكل ادخار موجه نحو الاستثمار في أصول ومشاريع عينية، من أجل الحصول على أرباح تزيد وترفع من رأسمال المؤسسة.

1. مفهوم الاستثمار:

يعرف على أنه "استثمار للأعوان في الأصول ويتم الاحتفاظ به لفترة زمنية على أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائد في المستقبل؛"

كما يعرف على أنه "التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة وفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية".

2. أنواع الاستثمار: يمكن التمييز بين عدة أنواع حسب المستويات التالية:

1.2. حسب المدة الزمنية:

- استثمار قصير الأجل: وهو الذي يكون في حدود لا تتجاوز السنة؛
- استثمار متوسط الأجل: ويكون لفترة بين سنتين إلى خمس سنوات على الأكثر؛
- استثمار طويل الأجل: وهو الاستثمار الذي يتجاوز عشر سنوات ويمكن أن يصل إلى 30 سنة.

2.2. حسب الهدف:

- الاستثمار الاقتصادي: ويهدف إلى الزيادة في إنتاجية السلع والخدمات وبالتالي رفع الناتج المحلي الإجمالي؛
- الاستثمار المالي: ويهدف إلى الاستثمار في المحافظ المالية وتحقيق الأرباح.

3.2. حسب الملكية:

- الاستثمارات العامة: وهي المشاريع التي تعود ملكيتها للدولة وتهدف منها إلى تحقيق التنمية الاقتصادية؛
- الاستثمارات الخاصة: هي استثمارات يقوم بها أفراد خواص يسعون إلى تنمية ثروتهم وتحقيق الأرباح بدرجة هامة؛

- الاستثمارات المشتركة: وتجمع في ملكيتها بين القطاع العام والقطاع الخاص.

4.2. حسب التمويل:

- الاستثمار المحلي: يكون مصدر تمويل هذا الاستثمار من داخل حدود البلد وسواء كان قطاع عام أو خاص، الهدف منه تحقيق التنمية في مختلف المجالات؛
- الاستثمار الأجنبي: يكون مصدر تمويله خارج حدود البلد من طرف مستثمر أجنبي يسعى لتحقيق الأرباح ومن ثم تحويلها إلى خارج حدود البلد.

3. محددات الاستثمار:

يتحدد الاستثمار بالعناصر التالية:

- سعر الفائدة:

وهي من العناصر الرئيسية المحددة للاستثمار، فإرتفاع سعر الفائدة يدفع المستثمرين إلى تقليص حجم الاقتراض الموجه لتمويل الاستثمارات المختلفة نظرا لارتفاع تكلفة التمويل المتعلقة بهذه القروض، وإنخفاض سعر الفائدة يعتبر دافعا نحو التوسع في الاقتراض ومن ثم الاستثمار فالعلاقة عكسية.

- العائد المتوقع:

ينطوي الاستثمار على إنفاق مبالغ مالية في سبيل الحصول على عائد في المستقبل والذي يكون في شكل صافي تدفقات نقدية متولدة منه، ولا يمكن للمستثمر أن يتخذ قراره إلا إذا توقع أن مجموع هذه التدفقات تفوق القيمة الإجمالية للاستثمار، وهو الأساس الذي تستند عليه نظرية الكفاية لرأس المال.

- الثقة وتوقعات المستثمرين:

عند توقع وجود حالة من الانتعاش الاقتصادي في المستقبل، فإن الاستثمارات تزيد من قبل المستثمرين، ويحدث العكس في حالة الركود خوفا على استثماراتهم فالطلب الكلي يتناقص في ظل الركود الاقتصادي ويزيد في ظل الانتعاش وهذا ما قد يؤثر على حجم الأرباح التي تؤثر بدورها على حجم الاستثمارات.

- السياسة الاقتصادية للدولة:

إن للسياسة الاقتصادية دور كبير في التأثير على قرارات المستثمرين نحو التوسع في الاستثمار في حال تبسيط إجراءات الاستثمار، وخلق محفزات للمستثمرين، ومنحهم الإعفاءات الضريبية، كما يمكنها التأثير أيضا على الاستثمار باتجاه الركود أو الراج نظرا لما تتمتع به الدولة من إمكانيات كبيرة في التأثير على السياسات المالية والنقدية ومنه التأثير على الاستثمار.